

آليات ترشيد الإستهلاك المائي في الجزائر رؤية إسلامية

أ. سميحة يونس
جامعة برج بوعرييج

ملخص:

بسم الله الرحمن الرحيم: "وجعلنا من الماء كل شيء حي" صدق الله العظيم⁽¹⁾

تشير كل التقارير والأوضاع الدولية والإقليمية والوطنية إلى أن البشرية والبيئة في جميع أنحاء العالم تعاني حاليا من مشكلات وأزمات في المياه، وهي مشكلات حقيقية، معقدة ومتعددة الجوانب. والجزائر بموقعها الجغرافي، وبمواردها المائية المحدودة، والموزعة توزيعا غير عادل، تقع ضمن الدول الفقيرة من الموارد المائية، خاصة إذا عرفنا أن الجزائر صنفت عام 1990 ضمن 20 دولة في العالم تشكو قلة المياه وندرتها. وتزداد حدة هذه المشكلة بسبب الخصائص المناخية التي تتراوح بين الجاف وشبه الجاف على معظم الأراضي الجزائرية، وهي بالتالي غير وفيرة الأمطار مما يهدد بتناقص مواردها المائية، هذا في وقت تشهد فيه الجزائر تغيرات اجتماعية واقتصادية ملحوظة، بسبب النمو الديمغرافي، والتحسين النسبي في ظروف المعيشة، والتوسع الحضري، وتنامي القاطاعات المستهلكة للماء، كالصناعة والزراعة...، مما يولد ضغطا متزايدا على موارد المياه، لم يكن موجودا من قبل، بالإضافة إلى تفاقم مشكلات تلوث المياه.

ولمواجهة الطلب المتزايد والمتسارع على هذا المورد الطبيعي، لجأت الجزائر إلى تنفيذ سياسات واستراتيجيات لتطوير موارد المياه، تتكامل داخل إطار سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية، لكن وبالرغم من التقدم الحاصل في هذا الشأن، إلا أن الإحصائيات والتقارير الرسمية تشير إلى أن وضع المياه في الجزائر لا يزال بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود الإضافية، لتأمين الحد الأدنى من الأمن المائي. وهذا ما ستحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عنه، من خلال محاولة إيجاد طرق أو أساليب تسعى لترشيد الاستهلاك المائي والحد من تبذيره وفق المنظور الإسلامي.

Summary :

By all reports, the international situation, regional and national to human and environment in all parts of the world are suffering from problems and crises in the water. The problems are real, complex and multifaceted. Algeria and its geographical location, and limited water resources, and distributed unequally, within the poor countries of the water resources, especially if we know that Algeria was ranked in 1990 among 20 countries in the world complaining about lack of water scarcity. This at a time when Algeria social and economic change significantly, due to demographic growth. The relative improvement in living conditions, urbanization, and growing consumer of water across sectors ... Such as industry and agriculture, which generates increasing pressure on water resources, was not there before, in addition to exacerbating problems of water pollution to meet the growing demand and accelerating this natural resource, resorted to Algeria to implement policies and strategies for the development of water resources. Integrated within the framework of social development policies and national economic however, despite the progress made in this regard, statistics and official reports indicate that the water situation in Algeria is still need to do more extra efforts to secure a minimum of water security. This is what this paper will try to answer it, by trying to find ways or methods of trying to rationalize water consumption and reduce squandered.

مقدمة:

يشكل توفير الغذاء والكميات الكافية من المياه لتلبية حاجيات السكان، واحدا من اهم تحديات القرن الحالي، خاصة وأن الماء هو عماد الحياة، ومورد حيوي واستراتيجي ومدخل أساسي من مدخلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعليه تعتبر قضية المياه واحدة من أبرز القضايا التي تتعاطى معها الأمم المتحدة، حيث ورد ضمن أهداف إعلان الأمم المتحدة للألفية الثالثة عام 2000: "أن تخفض إلى النصف بحلول عام 2015 نسبة سكان العالم الذين لا يستطيعون الحصول على المياه الصالحة للشرب أو دفع ثمنها"، كما نص الإعلان على وقف الاستغلال المححف لموارد المياه، بوضع استراتيجيات لإدارة المياه على الصعد الإقليمية والوطنية والمحلية، بما يعزز إمكانية الحصول عليها بصورة عادلة، مع توافرها بكميات كافية⁽²⁾.

1/ مفاهيم عامة حول الموارد المائية:

تنقسم الموارد الاقتصادية إلى عدة أنواع وذلك اعتمادا على أصلها وأماكن وجودها وعمرها الزمني وطبيعتها. يمكن تقسيمها على أسس أخرى، فهي تنقسم من حيث أصلها إلى ثلاثة أقسام وهي: الموارد الطبيعية، والبشرية، ورأس المال والتقنية. ومن أهم الموارد الطبيعية الاقتصادية، الموارد المائية لكونها تستخدم للشرب والأغراض المنزلية وكعامل إنتاجي، وتستخدم للري، وفي الصناعة... الخ.

1.1/ مصادر الموارد المائية التقليدية:

1- الأمطار 2- المياه السطحية 3- المياه الجوفية

2.1/ مصادر الموارد المائية غير التقليدية:

1- تحلية مياه البحر 2- الأمطار الصناعية 3- استخدام مياه الصرف الصحي 4- استخدام مياه الصرف الزراعي 5 - استيراد المياه.

2/ استخدامات الموارد المائية:

بعد استعراضنا لمختلف مصادر الموارد المائية (التقليدية وغير التقليدية)، نأتي الآن لمعرفة مختلف استخداماتها أو الطلب عليها. وينقسم استخدام المياه إلى قسمين:

أولا: الاستخدام غير المباشر: النقل والمواصلات، إنتاج الأسماك، إنتاج الطاقة والمعادن. زد إلى ذلك، فهناك استخدامات غير مباشرة للمياه تتمثل في: السياحة، الحصول على المياه العذبة، نظافة البيئة، النشاطات الترفيهية...

ثانيا: الاستخدام المباشر للمياه: ويسمى كذلك بالاستخدام الاستهلاكي للمياه، والذي يشمل الاستخدامات الآتية:

أ- الاحتياجات والطلب على المياه الصالحة للشرب: تعتبر المياه الصالحة للشرب سلعة استهلاكية ليس لها بديل، فهي التي يتغذى منها الإنسان بالإضافة للاستعمالات المنزلية الأخرى: الشرب، الطهي، التنظيف... الخ.

ب- احتياجات الزراعة: تعد المياه من أهم مقومات الزراعة التي هي مصدر غذاء الإنسان والحيوان على وجه الأرض، فهي تحضى بنصيب الأسد من مجموع المياه المأخوذة من الأنهار والبحيرات وأحواض المياه الجوفية.

ج- احتياجات الصناعة: تستخدم المياه في الصناعات الكيميائية والصباغة والتجهيز وصناعة الورق والفولاذ واللدائن وغيرها من المواد التي نستخدمها في حياتنا اليومية، كما تستخدم في توليد الطاقة الكهربائية.

3/ خصائص وأهمية دراسة الموارد المائية: للموارد المائية خصائص طبيعية وكيميائية وإحيائية... الخ. وتتمثل هذه الخصائص في:

1-الموارد المائية الطبيعية، بمعنى أنها تتواجد في الطبيعة بكميات محدودة، وتزرعها مرتبط بعوامل: كالمناخ، مدى طاقة الأرض التخزينية، والوسط الطبيعي.

2- الموارد المائية نادرة.

3- الموارد المائية موجودة في كل مكان.

4-الموارد المائية موارد متجددة.

5- الماء ملك جماعي، فهو ملك وطني جماعي، لا يمكن لأي فرد امتلاكه بمفرده، فهو ملك لكافة المستعملين الوطنيين (المادة 02 من قانون المياه).

6- الماء مورد اجتماعي، فالماء مورد ضروري للحياة والبشرية جمعاء، بغض النظر عن العرق، الجنس، والمستوى الاجتماعي...⁽³⁾.

7- الماء مورد اقتصادي ذو طبيعة خاصة، فإنتاج المياه وتعبئتها وتخزينها وتوزيعها والحفاظ عليها، والعرض والطلب وقيمة الإستعمال، ينتج عنه آثار خارجية (تكاليف اقتصادية غير مأخوذة بالحسبان في السوق)، كما ينتج مداخيل مختلفة مرتبطة باختلاف في نوعية وقيمة الاستعمال للمورد.

4/ العوامل المؤثرة في الموارد المائية :

1-الموقع 2- التركيب الجيولوجي 3- مظاهر السطح 4- المناخ 5-العامل البشري 6-دورة الماء في الطبيعة.

5/ أهمية دراسة الموارد المائية: لقد برزت مشكلة الموارد المائية وندرتها بالنسبة لمتطلبات الإنسان بصورة جلية في العقد الماضي خاصة بعد زيادة المواليد وانخفاض الوفيات في العالم، مما زاد معدل الزيادة في السكان بصورة كبيرة. وهناك الكثير من المفكرين ومن بينهم توماس وروبرت مالتس الذي نشر مقالته الشهيرة حول السكان في عام 1898م، وأوضح فيها أن أعداد السكان تتزايد بمتتالية هندسية، بينما تزداد الموارد بمتتالية حسابية، ولقد اختلف معه كثير من المفكرين في ذلك الوقت.

وتتبع أهمية دراسة الموارد المائية من الاعتبارات التالية:

1-ندرة الموارد وتعدد الحاجات

2-المشكلة السكانية

3-حماية الموارد والحفاظ عليها

4-تزايد معدلات استهلاك الفرد

5-التنمية الاقتصادية

6-أزمة الغذاء والسياسات الحكومية⁽⁴⁾.

6/ مشكلة الموارد المائية في الجزائر:

تعتمد الجزائر بشكل أساسي على المياه الناتجة من تساقط الأمطار، التي تتميز بالندرة خاصة في العشريتين الأخيرتين نتيجة الجفاف، وبالتوزيع غير المنتظم خلال فترات وفصول السنة من ناحية، وغير المتساوي في جميع أنحاء ومناطق البلاد من ناحية ثانية، وهذا مرتبط بالتقلبات المناخية والطبيعية والجغرافية. وعلى العموم يمكن ملاحظة التالي على الموارد المائية الطبيعية بالجزائر:

✓ بالنسبة لمياه الأمطار: تتوزع الأمطار في الجزائر بشكل غير منتظم مكانيا وزمانيا، حيث يقدر الحجم المتوسط لمياه الأمطار 12.4م³ سنويا، تتركز بنسبة 90% في المناطق التلية وحدها، وتتناقص من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق

- إلى الغرب، كما يتركز سقوط الأمطار في فصل الشتاء، وينعدم في فصل الصيف، مع سقوط كميات متوسطة ومتفاوتة بين فصلي الخريف والربيع. هذا كما يتصف نمط سقوط الأمطار بالتهافت السيلي الغزير والسريع في آن واحد.
- ✓ بالنسبة للمياه الجوفية: تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية، و 23000 بئر عميق، و 9000 ينبوع، 60000 بئر صغير، تجلب كلها المياه الجوفية المتجمعة في الطبقات، وعلى عكس المياه الجوفية الموجودة في الجنوب، والتي تعد مياه غير متجددة، فإن الاحتياطيات في شمال البلاد قابلة للتجديد.
- ✓ بالنسبة للمياه السطحية: والتي تشمل المجاري المائية المجمعة في شكل أنهار وأودية يزداد منسوبها نتيجة تساقط الأمطار والثلوج والتي تغذيها ينابيع متجددة، وتقدر الموارد المائية السطحية ب 12.7 مليار م³/ السنة موزعة جغرافيا على الشمال ب 11.9 مليار م³، وعلى الجنوب ب 0.8 مليار م³، وتضم المياه السطحية في الجزائر 17 حوضا مائيا تقع ضمن ثلاث مجموعات، الأولى هي الأحواض التابعة للبحر الأبيض المتوسط، والثانية أحواض الهضاب العليا، والثالثة الأحواض الصحراوية. وتشير الإحصائيات أن المعدل الحقيقي لاستغلال المياه السطحية في الجزائر ضعيف جدا لا سيما في الجهات الوسطى والشرقية من البلاد⁽⁵⁾. ونظرا للطلب المتزايد على هذا المورد الحيوي والاستراتيجي، والنمو السكاني السريع، والتطور الصناعي، وقلة تساقط الأمطار... إلخ، كان من الضروري البحث عن مصادر أخرى للتزود بالمياه، لمواجهة هذا الطلب، وتمثل هذه المصادر في الموارد المائية غير الطبيعية، والتي تشمل:
- ✓ تحلية مياه البحر: والتي تعني إزالة نسبة الملوحة الموجودة في مياه البحار والمحيطات، وتحويلها إلى مياه صالحة للشرب، أو الإقلال والتخفيض من نسبة الملوحة الزائدة واستخدامها لسقي وري المحاصيل الزراعية، أو استعمالها في مختلف العمليات الصناعية. وقد سمحت التجربة الجزائرية في هذا المجال بتجنيد 18 مليون م³ سنويا كحد أقصى، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالاحتياجات الفعلية من هذا المورد الحيوي، وهنا تجدر الإشارة إلى أن استعمال هذه التقنية في الجزائر يبقى محدود ودون المستوى المطلوب، نظرا لكلفتها المالية والتقنية الباهظة، فتكلفة المتر المكعب الواحد من المياه المحلاة تتراوح ما بين: 65.40 إلى 69.00 دج، وهذا مقارنة بالتكلفة القاعدية الحالية لتعبئة الموارد المائية الطبيعية التي تتراوح ما بين: 3.60 إلى 4.50 دج/ م³.
- ✓ معالجة المياه المستعملة: وتهدف هذه التقنية إلى معالجة وتصفية المياه المستعملة، حفاظا على البيئة وحماية للمياه الجوفية والسطحية من التلوث، بالإضافة إلى توفير مصادر مياه جديدة غير تقليدية، تستخدم في مجالات مختلفة بما فيها الزراعة. وتبقى إمكانيات الجزائر في هذا المجال ضعيفة جدا، بحيث يتم صرف المياه في البحر بالنسبة للتجمعات السكانية الساحلية، وفي الأودية والسيح بالنسبة لباقي التجمعات. ولقد بلغ الحجم الإجمالي للمياه المستعملة المصروفة في الوسط الطبيعي حوالي 700 مليون م³ سنويا، 75 مليون م³ منها فقط يتم تصفيتها ومعالجتها سنويا (أي ما يعادل تقريبا نسبة 10% وهي نسبة شبه منعدمة). وعموما يمكن القول أن الإمكانيات المائية القابلة للتعبئة والحشد والاستغلال في الجزائر تصل إلى حوالي 20 مليار م³ سنويا، مصدرها الرئيسي مياه الأمطار ثم تأتي المياه الجوفية⁽⁶⁾.
- مما سبق، يتبين لنا بما لا يدع مجالا للشك، أن الجزائر تعاني من أزمة موارد مائية، قد تتفاقم مستقبلا إن لم نحسن تسييرها بعقلانية، وترشيد استهلاكنا لهذه الموارد الحيوية، ولتوضيح حجم المشكلة أكثر، يمكن الاستعانة بإحصائيات الجدول التالي:

السنة	عدد السكان مليون نسمة	الموارد المائية (مليار م ³ / السنة)	الاحتياجات المائية (مليار م ³ / السنة)	متوسط نصيب الفرد من المياه (م ³ / السنة)
1990	27.74	17	4.36	737
2000	31.60	17.30	6.10	676

397	10.44	17.75	52	2025
223	14.24	17.40	77	2050

المصدر: محمد بلغالي، ص:77.

تأسيسا على ماسبق، وبناء على معطيات الجدول، يتبين تراجع نصيب الفرد الجزائري السنوي من المياه مقارنة بالتزايد المستمر لعدد السكان، كما يمكن القول بأن الوضع المائي في الجزائر هو أسوأ وضع تواجهه منذ الاستقلال، وبذلك تصنف ضمن قائمة الدول الأكثر فقرا للموارد المائية، أي تحت مستوى خط الأمان المائي.

7/ آليات ترشيد الاستهلاك المائي:

إن تحقيق الأمن المائي في الجزائر، يتطلب انتهاج سياسة مائية رشيدة وشاملة ومستدامة، تنبع من تقييم موضوعي ودقيق للوضع المائي في البلاد، من خلال مراعاة جميع الجوانب المتعلقة بالمشكلة، فمعرفة الإمكانيات المتاحة، والاحتياجات اللازمة، يمكن من إيجاد الحلول اللازمة، ويساعد في بناء سياسة مائية تشمل الجوانب الطبيعية (المناخية، الجغرافية...)، المادية والمالية (الأموال اللازمة لتمويل المشاريع والاستثمارات المائية...)، العوامل البشرية والفنية (التحكم في توزيع السكان، التكوين الجيد للأفراد المسيرين للقطاع، الاهتمام بالبحث العلمي المتعلق بالموارد المائية، استخدام التكنولوجيات الحديثة...)، العوامل القانونية والتنظيمية والتشريعية (النصوص القانونية التي تنظم قطاع الموارد المائية، الهيئات والتنظيمات المتكفلة بتسيير وتنظيم القطاع...).

إن الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية فيما يخص سياسة الموارد المائية، لم تؤت ثمارها، مما يجعل البلاد تعيش أزمة مياه حقيقية، وهذا ما اعترف به المسؤول الأول عن القطاع المائي أثناء مناقشة مجلس الأمة لمشروع القانون الجديد المنظم لقطاع المياه، والمشكلة ليست فقد في ندرة المياه ومحدوديتها، وإنما في سوء التسيير والإدارة الذي تسبب في نشأة المشكلة وتفاقمها، ومما زاد من تعقيدها أكثر ثقافة الفرد الجزائري ونمط سلوكه المتسم بالتبذير والإسراف، وسوء الاستغلال.

وعليه، فالجزائر مطالبة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإيجاد حل للأزمة، وللحد من مظاهر الإسراف والتبذير في استخدام المياه، ومن أجل المحافظة على الموارد المائية المتاحة وحمايتها وترشيد استهلاكها، ولا يتحقق ذلك إلا باتباع تعاليم الدين الإسلامي، والتي تحث على المحافظة على الماء، وتدعو إلى ترشيد استخدامه. وفيما يلي يمكن إبراز قيمة الماء وأهم الإجراءات التي يمكن اتخاذها للمحافظة عليه.

➤ وردت كلمة ماء في القرآن الكريم ثلاثا وستين مرة، وهي لفظة تدل على المفرد والجمع معا، ومن الآيات الكثيرة نذكر: يقول تعالى: " وأنزلنا من السماء ماء بقدر فأسكنناه في الأرض " (7)، " وأنزلنا من السماء ماء طهورا " (8)، " هو الذي أنزل من السماء ماء لكم منه شراب " (9)، " ونزلنا من السماء ماء مباركا فأنبتنا به جنات وحب الحصيد " (10).

➤ جعل الله الماء سر من أسرار الحياة، وأصل من أصولها التي لا يمكن لها أن توجد بدونه، وهكذا قدر الخالق فجعل الأرض أغنى الكواكب بالماء.

➤ جعل الله سبحانه وتعالى للماء دورة كي لا يفسد، وجعله يتجدد باستمرار، فيسكن كمية محدودة منه في الأرض (مياه جوفية)، وجزء في المحيطات والبحار والأنهار... (مياه سطحية).

➤ الاقتصاد وعدم الإسراف: نهى الدين الإسلامي عن الإسراف، فقد حذر الله سبحانه وتعالى من التبذير والإسراف في مواقع كثيرة من الكتاب، كقوله تعالى: "...وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين" (11). كما لم يترك نبينا الكريم باب من أبواب التعامل مع الماء إلا وعلمنا إياه، كقواعد الصحة العامة عند الشرب - عدم الشرب قائما، وعدم الشرب

من أفواه الأسقية، عدم التنفس في الإناء أثناء الشرب، تخصيص اليد اليمنى للشرب... - فقد قال النبي (صلى الله عليه وسلم): كلوا واشربوا وتصدقوا من غير سرف ولا مخيلة"، كما نأنا عن التبذير والإسراف في استعمال المياه، فقد روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن النبي (صلى الله عليه وسلم) مر بسعد بن أبي وقاص وهو يتوضأ فقال: ما هذا السرف يا سعد؟ فقال سعد: أي الوضوء إسراف؟ قال النبي (صلى الله عليه وسلم): نعم وإن كنت على نهر جار (رواه ابن ماجه)، وعن أبي بن سعد قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "إن للوضوء شيطاناً يقال له ولهان فاتقوا وسواس الماء" (رواه أحمد وابن ماجه)، وروى البخاري ومسلم أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد، وروى مسلم أن النبي (صلى الله عليه وسلم): "كان يغسله الصاع من الماء من الجنابة، ويوضئه المد- ما يعادل ثلثي لتر-.

- توفير قاعدة معلوماتية عن مصادر المياه واستخداماتها الحالية والمستقبلية، مع التحديث الدائم لهذه القاعدة⁽¹²⁾
- تطوير البحوث العلمية الأساسية والتطبيقية في مجال المياه بمشاركة جميع القطاعات، ومختلف التخصصات.
- وضع الأسس لإيقاظ حس التوعية المائية، بحسن استخدامها وترشيد استهلاكها، وذلك عن طريق وسائل الإعلام، ومختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، المدرسة...)، وحتى المجتمع المدني، كما يجب التأكيد على أهمية الماء كمورد حيوي وضروري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودوره في تحقيق الأمن الغذائي، وأن لا تكون هذه التوعية مناسبة أو وقتية، وإنما يجب أن تكون دائمة ومستمرة، ديمومة واستمرار المياه.
- حماية الموارد المائية من جميع أشكال التلوث.
- اعتبار الماء سلعة اقتصادية لها قيمتها الاقتصادية والاجتماعية، وعليه يجب استغلاله على أسس اقتصادية، بوضع تعريف اقتصادي عادل، خاصة وأنه أصبح في عالم الندرة المائية سلعة استراتيجية. وإذا نظرنا إلى تسعيرة المياه الحالية في الجزائر، نجد أن المستهلك يدفع فقط ما بين: 5.80 إلى 6.30 دج/م³ بالنسبة للماء الصالح للشرب، وما بين : 2.10 إلى 2.35 دج/م³ بالنسبة للتطهير، في الوقت الذي تصل فيه كلفة المتر المكعب الواحد من الماء الشروب -حسب ADE- إلى 31 دج، و 22 دج للمتر المكعب الواحد من الماء المطهر، وهذا لا يحفز ولا يشجع على ترشيد الإستهلاك، فتغطية تكاليف توفير المياه مسموح بها في الإسلام، ويتعين أن تكون أسعار المياه عادلة ومنصفة في المجتمع وفقاً للدين الإسلامي، ففرض تعريفه سعري اقتصادي وعادلة على استخدام المياه في الجزائر يعد ضرورة ملحة لحفض معدلات الاستهلاك المائي من ناحية، وزيادة حصيلة إيرادات الحكومة بما يسهم في دعم برامج التنمية المائية من ناحية أخرى، كما ينبغي أن يعكس السعر ندرة المياه ويروج لسلوكيات توفير المياه⁽¹³⁾.
- تقليل الفاقد من المياه: خاصة في مجال الري الفلاحي، وذلك باستخدام الطرق الحديثة في السقي (الري بالتقطير، الرش المحوري)، أو حتى الري الليلي للحد من كمية التبخر في ساعات النهار، والتي أثبتت نجاعتها زيادة عن مردودها الجيد. كما يجب معالجة مشكلات تسرب المياه في شبكات التوزيع، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، لاستعمال الحنفيات التي تغلق آلياً⁽¹⁴⁾.
- الدعم المادي والتقني للمؤسسات العاملة في القطاع المائي، ويتم ذلك من خلال توفير التمويل الكافي للمشروعات والبرامج المائية.
- منع استعمال المياه العذبة في المواضع التي يمكن استبدالها بمياه أقل جودة، مثل: في العمليات الصناعية توليد الطاقة...

➤ استعمال الطرق الحديثة للاستفادة من الموارد المائية، كاستعمال مياه الصرف الصحي، خاصة بعد صدور فتوى من المجلس الأعلى لعلماء المسلمين ببيالمملكة العربية السعودية عام 1978، والتي تبيح استعمالها بعد معالجتها باستخدام عمليات التنقية المختلفة إذا ثبت قدرتها على إزالة عدم طهارتها، ويفضل تجنب إستعمالها بغرض الشرب حرصا على عدم التناقض مع العادات الإنسانية⁽¹⁵⁾.

خاتمة:

يتضح من خلال دراسة إشكالية المياه في الجزائر، أن الأزمة التي تعيشها البلاد فيما يخص ندرة المياه، ليست أزمة طبيعية أو مناخية، وليست أزمة تسيير، بقدر ما هي أزمة سلوكية وثقافية وحضارية، تنبع من سلوكيات الفرد الجزائري الذي يتميز بالإسراف وسوء استغلال واستخدام المياه المتوفرة والمتاحة له. وعليه وجب علينا كأخصائيين وباحثين إبراز قيمة المياه وأهميتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتبيان حجم المشكلة والآثار المترتبة عن ندرة المياه وقلتها. وعليه يجب ترشيد الاستهلاك المائي خاصة وأن ديننا الحنيف هو دين الوسطية والإعتدال، والآخرى بنا التقيد بتعاليمه خاصة فيما يخص استخدامنا لماته المادة الحيوية، فالمحافظة عليها واجب وطني وديني وإنساني.

الهوامش:

(1) سورة الأنبياء:30

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة- إدارة الطلب على المياه- جوهانسبورغ، 26 أغسطس-4 سبتمبر 2002، الأمم المتحدة، ص:1.

(3) حمزة بن قرينة، محسن زبيدة- تسيير الموارد المائية مع الأخذ بالعامل البيئي - مجلة الباحث، العدد5، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007، ص-ص:69-81.

(4) عادل كدودة- اقتصاديات الموارد المائية في المغرب العربي " واقع وآفاق"- حالة الجزائر- بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، 2003/2002، من الموقع: www.ulum.nl.

(5) محمد بلغالي- سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع وآفاق التطوير- مجلة الأكاديمية للدراسات الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص-ص:74-75.

(6) نفس المرجع، ص:76.

(7) سورة المؤمنون: 18.

(8) سورة الفرقان: 48.

(9) سورة النحل: 10.

(10) سورة ق: 9.

(11) سورة الأعراف: 31.

(12) محمود زنبوعة- الأمن المائي العربي- مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الأول، 2007، ص:193.

(13) محمد بلغالي- الاستهلاك المائي في الجزائر وآليات ترشيده وفق المنظور الإسلامي- جامعة حسيبة بن بوعلي، من الموقع:

www.find-pdf.com

(14) نفس المرجع، ص-ص:4-5.

⁽¹⁵⁾ نفس المرجع، ص: 5.